

تحليل العلاقة بين أدوات السياسة المالية وتقلبات أسعار البترول

إشارة للجزائر (2014-2000)

أحسنية مهدي، طالبة دكتوراه، جامعة مستغانم، mehidiasnia@gmail.com

Résumé :	الملخص:
Cette étude vise à la relation entre les fluctuations des prix du pétrole et les instruments de la politique budgétaire dans l'analyse Algérie au cours de la période de 2000-2014, ou atteint résultats que les outils de politique budgétaire marque au cours de cette période, pas la stabilité, et cela en raison de graves liens aux fluctuations des prix du pétrole sur les marchés mondiaux, car il constitue l'élément final crucial pour identifier les projets et les réalisations désirées Mots-clés : Fluctuation de prix du pétrole , les outils de politique budgétaire, Algérie.	تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار البترول وأدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، وتوصلت نتائج هذه الدراسة أن أدوات السياسة المالية تميزت بعدم استقرارها خلال هذه الفترة وهذا نتيجة ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية. إذ يشكل هذا الأخير العنصر الفيصلي لتحديد المشاريع والإنجازات المرجوة. الكلمات المفتاحية : تقلبات سعر البترول، أدوات السياسة المالية، الجزائر.

مقدمة :

في ظل التغيرات والتطورات المتصارعة والمتلاحقة التي شهدتها الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة و تزايد ارتباط الحياة المعاصرة باستخدام الطاقة وبالأخص مادة البترول الذي يعتبر مادة حيوية إستراتيجية وعنصر فعال في نسيج الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، باعتباره المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية والحياة اليومية لمختلف سكان العالم، أين عبر السياسي الفرنسي Georges Clemenceau عن مدى أهميته قائلا قطرة "بترول تعادل قطرة دم" وتختلف آثاره باختلاف سلوك أسعاره في السوق النفطية العالمية. مما تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أي دولة في العالم، سواء أكانت منتجة أم مستهلكة، مسببا حالة من عدم الاستقرار حيث يمكن لصدمة نفطية واحدة أن تكون كفيلة بشل اقتصاديات العالم سواء الاقتصاديات الريعانية الهشة والتي تعتمد بشكل يمكن أن يوصف بالكلي على الإيرادات البترولية أو اقتصاديات قائمة بذاتها،

يرى العديد من الاقتصاديين والمختصين بأن حركة أسعار البترول مصدر رئيسي لتقلبات الدورة الاقتصادية دافعا بالكثير من الاقتصاديات لتحليل الآليات التي تؤثر بها أسعار النفط على مختلف سياساتها الاقتصادية، أهمها السياسة المالية باعتبارها مقياس حقيقي لنجاح الدولة المعاصرة كونها المحرك المنظم والمعدل للتوازن الاقتصادي من خلال التكييف الكمي لحجم النفقات الحكومية والتي تتأثر بدورها بحجم إيراداتها والتي تمثل الإيرادات البترولية أهم مصدر لها. ففي حال ما ارتفعت أسعار النفط سيتسبب في ارتفاع الإيرادات المالية مما يدفع إلى زيادة الإنفاق هذه الزيادة يصعب إلغاؤها فيما بعد عند انخفاض أسعار النفط ونقص الموارد المالية مما يدفع الدولة إلى حالة عدم الاستقرار، موضحا أن لارتفاع أسعار النفط مشاكل لا تقل صعوبة عن انخفاضها، ففي حالة انخفاضه يعني شح المردود والعائد لهذه الأخيرة مما يعني اختلال وإعادة نظر في القرارات المسطرة وتبني إجراءات تقشفية والتخلي عن البرامج العمومية للتجهيز.

و الجزائر مثل بقية هذه الدول قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياسة نفقاتها وإيراداتها العامة في سبيل تحقيق

أهداف السياسة الاقتصادية للبلد، إلا أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة جعل من نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فخلال سنة 2000، عرفت أسعار النفط الجزائري انتعاشا متزايدا وبعد أن اتضحت الرؤية الإيجابية لسوق النفط العالمي شرعت الجزائر في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تسمى بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي التي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ البرامج الاستثمارية العمومية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

وعليه وانطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية كل من البترول والسياسة المالية، كون الأول المصل الذي يغذي وينعش الاقتصاد العالمي، أما عن السياسة المالية فهي تعبير عن الكيان الداخلي لأي دولة وأي اقتصاد فأى خلل في التغذية ستظهر عوارضه مباشرة على صحة الاقتصاد، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتبحث في قياس اثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر.

ومن هنا يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي :

"كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية في الجزائر؟"

ولكشف جوانب هذه الإشكالية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة المالية وما هي مختلف أدواتها؟
- ما هي أهم محددات والعوامل المؤثرة في تقلبات أسعار البترول ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين مختلف أدوات السياسة المالية وتقلبات أسعار البترول في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن هذه الإشكالية يتم صياغة مجموعة من الفرضيات بهدف مناقشتها واختبار مدى صحتها وهي كالتالي:

- توجد علاقة سببية بين تقلبات أسعار البترول وأدوات السياسة المالية.
- يتم تنفيذ السياسة المالية بمجموعة من الأدوات والمتمثلة في سياسة الإنفاق والإيرادات والعجز الموازي..
- تتسم السوق البترولية العالمية بتقلبات متكررة مما تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التوازنات الداخلية والخارجية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أداء السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار البترول وخصوصا اعتماد الإيرادات العامة للميزانية بشكل كبير على منتج معين مثل البترول يبقى عرضة للصدمات الخارجية والتي تنبع بصفة خاصة من أسعار البترول في الأسواق الدولية ولذلك تسعى الدراسة على إذا ما كانت السياسة المالية في الجزائر ستأثر بتقلبات أسعار البترول الذي يمثل متغيرا خارجيا.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أهم القضايا التي تسعى الدولة المعاصرة إلى تحقيقها من خلال محاولة التنبؤ بالتغيرات المستقبلية أسعار البترول وربطها بالتغيرات في أداء أدوات السياسة المالية مما يستدعي إمكانية البحث في سبل تجنب هذه الصدمات والآثار الحادة التي تنتج عنها ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به السياسة المالية في النشاطات الاقتصادية. ومن بين أهداف هذه الدراسة:

- إبراز العلاقة بين التقلبات البترولية والسياسة المالية .
- تحليل وتقييم وضعية السياسة المالية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المتبعة خلال فترة الدراسة.

كما تهدف الدراسة أساسا في تحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة (تقلبات أسعار البترول وأدوات السياسة المالية المتمثلة في سياسة الإنفاقية، سياسة الإيرادات و العجز الموازي).

الإطار النظري للسياسة المالية وتقلبات أسعار البترول:

السياسة المالية تعتبر العنصر الأساسي للسياسة الاقتصادية العامة للدولة وتحتل موقعا هاما بين السياسات الأخرى نظراً لمساهمتها الفعالة في تحقيق مختلف أهداف الاقتصاد الوطني، حيث تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة، والحد من انتشار التضخم والكساد والبطالة من جهة أخرى.

أولاً: السياسة المالية:

1- تعريف السياسة المالية:

استخدم "كينز" في كتابه " النظرية العامة للتشغيل، الفائدة و النقود " مصطلح السياسة المالية عند الإشارة إلى تأثير الضرائب على الادخار و الإنفاق الاستثماري الحكومي الممول من خلال القروض المقدمة من طرف الجمهور.

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" و تعني حافظة النقود أو الخزانة. ومن هنا تشير السياسة المالية إلى تلك السياسة التي تتعلق باستخدام خزينة الدولة أو مالية الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية معينة.

لإعطاء تعريف للسياسة المالية فنجد أن الفكر المالي يزخر بعدة تعريفات مختلفة لمفهومها على سبيل ذلك:

❖ هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة. بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق، والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج القومي، والتشغيل، والادخار، والاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية¹.

¹ إيداد عبد الفتاح النصور، "أساسيات الاقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى

عمان، 2013، ص 152.

- ❖ حسب كل Musgrave "تتعلق السياسة المالية بتلك الجوانب من السياسة الاقتصادية التي تنشأ في عمليات الموازنة العامة"² و Samuelson and Nordhaus " تعني السياسة المالية عملية تشكيل الضرائب والإنفاق العام من أجل المساعدة على كبح تقلبات الدورة الاقتصادية والمساهمة في الحفاظ على مستوى عالي من الاستخدام في ظل اقتصاد خالي من التضخم المرتفع والمتقلب"³.
- ❖ وهناك تعريف آخر للسياسة المالية حيث أنه باستخدام تغيرات رصيد الميزانية وتغيير - بالزيادة أو بالنقص - معدلات الاقتطاعات الإجبارية والتحويلات المالية العامة، فإن السياسة المالية تعتبر أداة رئيسية في يد السلطات العامة للوصول إلى أهدافها المتمثلة في الأربع مؤشرات و المتمثلة في : معدل التضخم ، و البطالة، و نمو الناتج المحلي الإجمالي، و رصيد الميزان الجاري"⁴

وبصفة عامة من خلال التعريفات التي تصب في قالب واحد من حيث المضمون بأن السياسة المالية هي "مجموعة من الإجراءات والتدابير الرشيدة التي تتبعها الدولة في التعامل مع عناصر المالية العامة والمتمثلة في كل من الإيرادات والنفقات العامة قصد تحقيق أهداف المرجوة."

- 2- أدوات السياسة المالية: يتم تنفيذ السياسة المالية من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المالية المتمثلة في: سياسة الإنفاق العام، سياسة الإيرادات العامة، سياسة العجز الموازي. وعليه سيتم توضيح هذه السياسية بالتفصيل كالآتي:
- أ- سياسة الإيرادات العامة:

² T.R. Jain, A.S. Sandhu, " **Macroeconomics** ", V.K. Publications, New Delhi, India; 2009, p394.

³ P.A. Samuelson, W.D. Nordhaus, « **Economics** », McGraw-Hill International, 13th ed, New York, 1989, p.385.

⁴ Claude Jessua, Christian Labrousse, Daniel Vitry : " **Dictionnaire des sciences économiques** ", P.U.F, Paris, 2001, p.77 -78.

1) تعريف الإيرادات العامة: "بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة.⁵ ويمكن تصنيف الإيرادات العامة إلى الإيرادات إلى إيرادات عامة عادية وإيرادات عامة غير عادية ➤ الإيرادات العامة العادية: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية مثل الضرائب، الرسوم ودخل الدومين.

➤ الإيرادات العامة غير العادية: تتمثل في القروض العامة أو ما يطلق عليها بالإيرادات الائتمانية من أهم المصادر بحيث تلجأ الدولة إليها وذلك عندما تكون المصادر الأخرى غير كافية لتغطية نفقاتها العامة، وأيضا من بين المنافذ الأساسية للدولة لتغطية نفقاتها. ➤ **ب- سياسة النفقات العامة:** تتجلى سياسة النفقات العامة من خلال تطور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها.

1) تعريف النفقات العامة: "هي مجموع النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة".⁶ وتندرج النفقات العامة تحت مجموعة من التقسيمات:⁷

➤ حسب جهة الإنفاق: وهنا تنقسم إلى مركزية أو نفقات الهيئات المحلية (اللامركزية).

➤ حسب التكرار: وهي تنقسم إلى نفقات عادية (جارية) كالرواتب والأجور، وفوائد القروض والإعانات، والمنافع الاجتماعية، ومخصصات القطاع العسكري، والبعثات العلمية، أما النفقات غير العادية (غير متكررة) فتشمل النفقات الرأسمالية.

➤ حسب الشكل: وتتمثل في الأجور والرواتب، ونفقات المساعدات والمنح الاجتماعية وكذلك نفقات خدمة الدين العام.

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 173

محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 139.

⁷ عبد الله خباب، "أساسيات في الاقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009، ص 87-90.

➤ **حسب الغرض:** وتنقسم بموجب ذلك إلى نفقات عمومية تذهب للإدارات الحكومية في الدولة، ونفقات الرفاه العام التي تذهب لصالح بناء المستشفيات والمدارس والحدائق العامة والشوارع... إلى وأخيرا نفقات الأمن العام.

➤ **حسب الآثار الاقتصادية:** وتنقسم إلى نفقات منتجة تولد عائدا مثل الطيران والبريد ونفقات غير منتجة مثل شق الطرق الزراعية. كما قد تكون نفقات استثمارية ونفقات تحويلية.

ت- **سياسة العجز الموازي:** هي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام، حيث تقوم الدولة بإصدار النقود من أجل تمويل المشروعات المخططة للموازنة، وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي. لا تطبق الدول المتقدمة هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، بينما الدول النامية تعتمد على هذه السياسة بشكل مستمر وذلك لنقص الموارد العامة للدولة، كما أن نجاح هذه السياسة يتوقف على حالة البلد الاقتصادية؛ حيث يعتمد هذا على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي فإن التمويل بالعجز يدفع الاقتصاد إلى النمو في الدول المتقدمة بينما الدول النامية تعاني من ضعف وعجز الجهاز الإنتاجي يترتب على التمويل بالعجز مزيد من التضخم والعجز.

ويعبر العجز الموازي عن " تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، فهو ناتج عن الفرق بين إجمالي النفقات العامة (الحكومية) وإجمالي الإيرادات العامة. "وهناك عجز مقصود هو ذلك العجز الذي تحدثه الدولة بمحض إرادتها، وهناك عجز غير مقصود."⁸

ثانيا: تقلبات أسعار البترول:

1- مفهوم تقلبات أسعار البترول:

⁸ عبد المجيد قدي، "السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، 2003، ص 201.

مصطلح تقلب الأسعار يستخدم بشكل عام لوصف تقلبات الأسعار لسعة ما، ويقاس ذلك التقلب بالنسبة للفروقات اليومية أو الأسبوعية في أسعار السلعة الأساسية.⁹ فالسوق المتقلبة تعرف بدرجة الاختلاف في الأسعار وليس بمستوياتها. ومن الناحية النظرية، وحيث أن السعر هو دالة في العرض والطلب فذلك يعني أن التقلب هو نتيجة لأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق.

وقد تم اللجوء إلى استخدام أهم مؤشر لقياس تلك التقلبات وهو الانحراف المعياري للوغاريتم، التغير في الأسعار الأسبوعية حيث يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تعكس درجة تقلبات في أسعار النفط.

فمصطلح التقلب (volatility) يعتبر مؤشر لقياس حالة من عدم الاستقرار وتعتبر تقلبات الأسعار في الأسواق المالية عن درجة الضبابية وعدم الثقة في مستقبل الأسواق كما تعكس درجة المخاطرة في العائد على السعر return on price وتقاس إحصائيا بالانحراف المعياري، $(\hat{\sigma})$ للعائد على الأسعار.¹⁰ وهي كالتالي:

$$\hat{\sigma} = \sqrt{\frac{1}{T-1} \sum_{t=1}^T (r_t - u)^2}$$

$$r_t = \ln\left(\frac{P_t}{P_{t-1}}\right) - \ln(P_t) - \ln(P_{t-1})$$

حيث r_t : يمثل العائد على السعر، ويعرف بالفرق بين اللوغاريتم الطبيعي للأسعار على فترتين زمنيتين كمايلي:

⁹ Crude Oil Price Volatility, a Deeper Look into Interesting Trends in Energy Security Data.

Institute for 21st Century Energy, Metric of Themonth: May 2012, P10.

¹⁰ عبد الفتاح دندني "الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار"، مجلة

النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 2012، ص 26.

u: تمثل متوسط العائد خلال فترة زمنية t من الأيام ويستخدم التبيان والذي يمثل مربع الانحراف المعياري، كمؤشر آخر لقياس درجة التقلبات ولا يشكل استخدام أي من المؤشرين فارق من الناحية الرياضية عند مقارنة درجة التقلبات لسلعتين إلى أن أفضلية استخدام الانحراف المعياري تبرز في كون وحدة قياسه هي نفس وحدة قياس المتوسط أي أنه لو كانت وحدة قياس المتوسط هي الدولار فإن وحدة قياس الانحراف المعياري تكون الدولار أيضا.

وهذه التقلبات قد تكون شديدة مما ينتج عنها صدمة والمقصود بها "هي الحدث الذي ينتج عنه تغير كبير ومفاجئ (غير متوقع في معظم الأحيان)، في الاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية المختلفة. والصدمة إما أن تكون إيجابية أو سلبية فالصدمة الموجبة هي التي تؤدي إلى تحسن في قيمة المتغير، بينما تؤدي الصدمة السالبة إلى تدهور قيمة المتغير الاقتصادي، وهذا ما يسمى بالآزمات الاقتصادية".¹¹

وعليه تعرف الصدمة النفطية " بأنها الزيادة في أسعار النفط بما فيه الكفاية لإحداث ركود عالي أو انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي العالمي أي انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من المعدلات المتوقعة من قبل بما يعادل 2 إلى 3 نقطة مئوية".¹²

2- العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار البترول: يتسم سعر البترول بالتقلب صعودا وهبوطا بين الحين والآخر بسبب ربط سعر برميل النفط بقوة العرض والطلب فهذا السبب الرئيسي وراء تقلب أسعار البترول، والذي غالبا ما يتركز في ظروف العرض البترولي والطلب عليه وكذا العوامل التي تتأثر بها القوى التوازنية وهي موضحة كالآتي:

1) العوامل الاقتصادية: إن الاستقرار في السوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها

¹¹ جهمان احمد السيد، إيناس فهدى حسين، "أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 71 سنة 2015، ص. 44.

¹² أبو الشعور شريفة، "أثار تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1980 إلى 2011"، رسالة ماجستير في كلية إدارة المال والأعمال قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة ألبيت، الأردن، 2012، ص. 22.

أهميتها في النمو الاقتصادي فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط ومن أهم هذه العوامل:

أ- الطلب البترولي: ويقصد به " الكميات المطلوبة من النفط الخام أو مشتقاته من مواد إنتاجية أو استهلاكية أو صناعية، أو بترو كيميائية بغرض تلبية الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية (خام أو منتجات مكررة) عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة.¹³ " ويتأثر الطلب البترولي بعدة عوامل خارجية تعمل على نقل منحنى الطلب إلى اليمين فيزداد معدل الطلبات أو ينحاز إلى اليسار مسببا نقصا في الكميات المطلوبة. والمتمثلة في النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي، سعر النفط الخام وأسعار المنتجات البترولية، وأسعار المواد الطاقوية البديلة، النمو السكاني ومتوسط دخل الأفراد، المناخ، الاستقرار السياسي.

ب- العرض البترولي: "هو عبارة عن استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق والكمية المعروضة من النفط لها أثر كبير على أسعار البترول فالعلاقة بين كل من الكمية المعروضة وسعر البترول هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة البترولية يؤدي إلى انخفاض الأسعار، بينما في حالة انخفاض الكمية المعروضة فيحدث العكس.¹⁴ " ويتأثر العرض البترولي بعدة عوامل خارجية والمتمثلة في الطلب البترولي، سعر النفط الخام وأسعار المنتجات البترولية، وأسعار مواد الطاقة البديلة، التكلفة الإنتاجية. العوامل الإستراتيجية.

2) العوامل الجيوسياسية: تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع،

¹³ هاشم علوان حسين. وجاسم محمد عبدا لله، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد 1999، ص 320.

¹⁴ حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،

2006، ص 136.

- وبذلك بقي العامل السياسي عاملاً آنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة، وأثرت الاضطرابات والنزاعات في تذبذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبقة ومن أمثلة ذلك:
- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في ذلك الوقت، واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم استقرارها.
 - التوتر بين الغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي واحتمالات فرض مجلس الأمن والدول الأوروبية مزيد من العقوبات على إيران، ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية.
 - أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ودورها في تدني أسعار النفط الخام.
 - شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة، وذلك بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب سواء في الخليج العربي أو شمال أفريقيا، ولاسيما نيجيريا أكبر مصدر للنفط في أفريقيا.
 - التوترات الجيوسياسية (عدم الاستقرار السياسي) ومشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط المهمة.

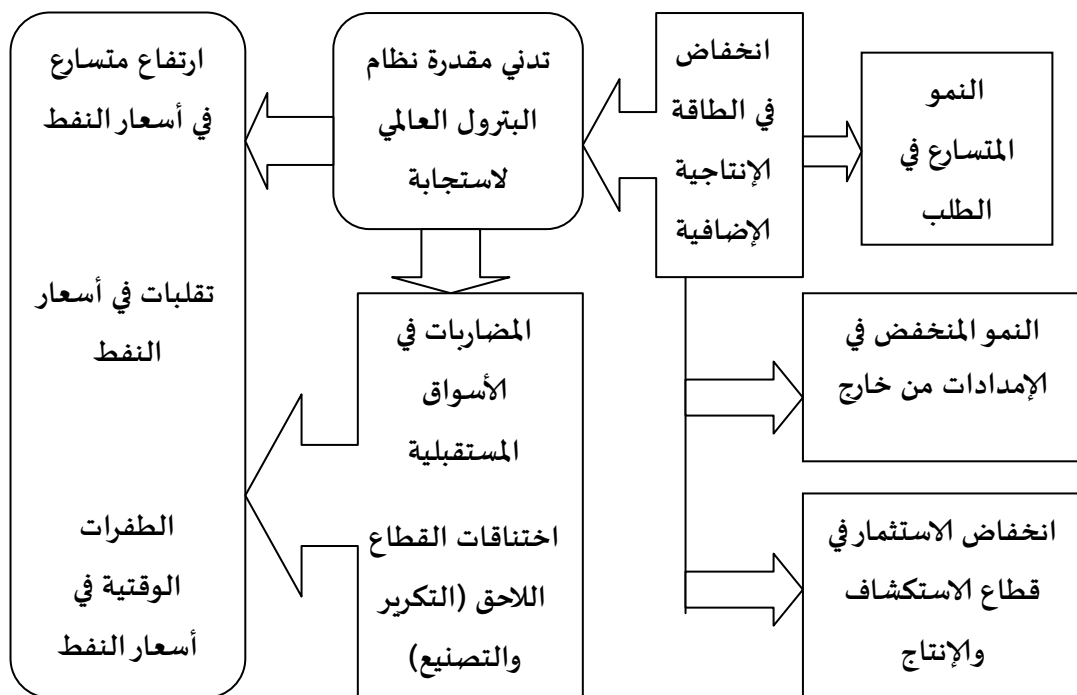
في الواقع أن الأعمال الإرهابية، وإن كانت لم تستهدف منشآت نفطية إلا أن الخوف من أن تنتقل هذه الأعمال الإرهابية إلى المنشآت النفطية التي تجعل الأسواق النفطية في حالة من التوتر وعدم الاستقرار، وذلك يساعد على ارتفاع أسعار النفط.

(3) العوامل المناخية: وتتمثل في الأعاصير والزلازل وغير ذلك وهي عوامل متعلقة بتقلبات فصول السنة مثل إعصار (كاترينا) الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية وكانت نتيجة التأثير الارتفاع أسعار البترول وغيرها من التقلبات الجوية التي كانت السبب الرئيسي في ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية للنفط.

(4) عامل المضاربة: المضاربة هي ظاهرة بدأت تبرز في السنوات العشرين الأخيرة. ويعتق أنها ظاهرة تحسب على جميع أسواق البورصات العالمية فالمعاملون في هذه الأسواق لا يكتفون بالسعر الحقيقي، بل بالصعود والهبوط للنفط، وذلك حتى يستطيعوا مواصلة عمليات البيع والشراء.

ويمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل (01): العوامل الرئيسية المؤدية إلى حدوث تقلبات أسعار البترول.



المصدر: من إعداد الباحثين.

وجميع هذه العوامل تؤثر في تقلبات ومسارات أسعار البترول وغالبا ما تكون أشد التقلبات هي التقلبات ذات الطابع السياسي والاقتصادي وربما يكون للعوامل السياسية تأثيرات أكبر من العوامل الأخرى حتى اعتبر البترول وبسبب أهميته الدولية والإستراتيجية (سلعة مسببه) وهذا من شأنه يؤثر تأثيرا كبيرا في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول النفط المصدرة مثلما في الدول المستوردة للنفط. ومن هنا ظهر ما يسمى بخطر السعر البترولي ويقصد به "الخطر الناجم من التقلبات السريعة والحادة وغير المتوقعة والتي تحدث في أسعار البترول العالمية، وتخلق عدم توازن في السياسة الاقتصادية للدول المتأثرة فيها".¹⁵

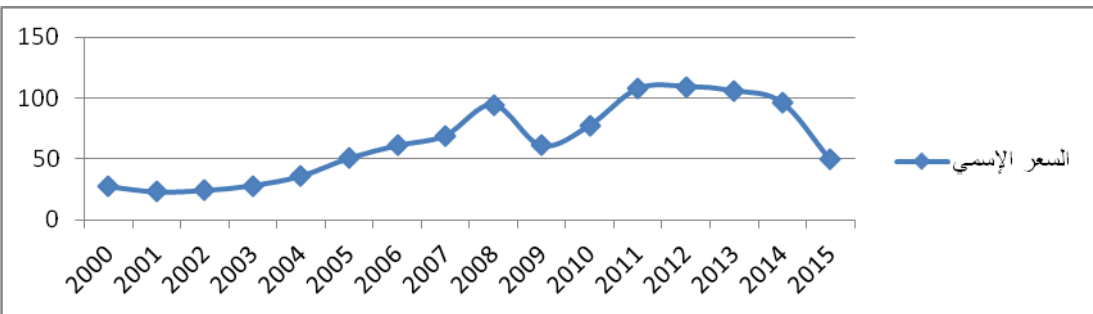
¹⁵ Daniel, James A, "Hedging government oil price risk", international monetary fund, 2001, P 03.

إن الإيرادات البترولية للدول التي تعتمد عليها " هي دالة لأسعار البترول وعدد البراميل المصدرة من البترول الخام". ويمكن التعبير عنها $R = F(P, Q)$ حيث R = إيرادات البترول، P = أسعار البترول، Q = عدد البراميل المصدرة من النفط الخام. أي $R = Q * P$. وتزداد الإيرادات النفطية وتنخفض تبعاً للعلاقة (P, Q) مع العلم أن P و Q تتأثران بالعديد من العوامل فمن الطبيعي أن تكون إيرادات البترول عرضة للتقلبات، وهكذا عدم استقرار الإيرادات النفطية تؤثر في جميع القرارات الاقتصادية والسياسية للدولة المصدرة عامة وميزانيتها خاصة.

الإطار التحليلي للسياسة المالية في ظل تقلبات أسعار البترول في الجزائر.

أولاً: تحليل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة 2000-2014:

الشكل (02): يوضح تطور الأسعار البترولية الاسمية خلال الفترة 2000-2014 . الوحدة دولار للبرميل.



المصدر: اعتماداً على بيانات صندوق النقد العربي.

نلاحظ في مطلع سنة 2001 انخفضت أسعار البترول بمقدار \$4.5 للبرميل أي بنسبة 16.3% عن سنة 2000 المقدرة بـ \$27.6، حيث شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك \$23.1 للبرميل لينخفض بـ \$3.5¹⁶ بسبب أحداث 11 سبتمبر 2000 في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أبرز العوامل التي أدت إلى انخفاض مستويات أسعار البترول

¹⁶ منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، تقرير الأمين العام، 2001.

سنة 2001 هي: *انخفاض معدلات النمو الأمريكي التي وصلت إلى 1% سنة 2001 بينما في سنة 2000 وصلت إلى 4.2% وأداء الاقتصاد العالمي بشكل عام الذي شكل نوا لا يتعدى \$2.4 سنة 2001 و 4.5% سنة 2000. *ارتفاع مستويات المحزونات حيث شهد إجمالي المحزونات ارتفاعا بـ 83 مليون برميل سنة 2001 مقارنة بمستوى سنة 2000 حيث وصل إلى 2579 مليون برميل. *لجوء الأوبك إلى سلسلة من قرارات خفض من الإمدادات البترولية لمحاولة المحاذلة على توازن السوق عقب الانخفاض الذي عرفته بعد الانخفاض في مستويات الأسعار، مما ترتب عنه الارتفاع في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى بلدان أوبك الأمر الذي ساهم في تبيد المخاوف في نقص الإمدادات النفطية وبث نوع من الطمأنينة وحالة من الاستقرار في الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الأسعار.

وفي سنة 2002 شهدت السوق البترولية العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط، وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية سنة 2002، كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك \$24.3¹⁷. وفي سنة 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى \$28.2 للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار أهمها: الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط، استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الاضطراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002.

وفي سنة 2004 شهدت ثورة في أسعار البترول، إذ ارتفع السعر من \$28 للبرميل سنة 2003 ليصل معدل 36 \$ للبرميل ثم 42 \$ للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود \$50 في الربع الأخير في سنة 2004¹⁸، وقد ساهمت عدة عوامل في ارتفاع الأسعار أهمها: * الاضطرابات السياسية في نيجيريا فنزويلا، العراق، * إعصار إيفان في خليج المكسيك، *تزايد معدلات النمو الاقتصاد العالمي في أمريكا أوروبا، والصين، والهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها، *ارتفاع نشاط المضاربات على النفط، *الاضطرابات المناخية.

¹⁷ منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، تقرير الأمين العام، 2002.

¹⁸ ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 17.

وفي سنة 2005 بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4% ووصل إجمالي الطلب العالمي على البترول إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5% مقارنة بسنة 2004 ، ووصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة إلى 84.3 مليون للبرميل يوميا.

وفي سنة 2006 أرقاما غير مسبوقه تخطت عتبة 78\$ للبرميل في جويلية 2006 لتتخفص إلى 53.37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006. وأهم العوامل التي ساعدت على الارتفاع في الأشهر الأولى هي التوترات في منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي، إلى أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2006 أهمها ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة¹⁹.

وفي سنة 2007 الاستمرار في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90\$ للبرميل في نوفمبر 2007 كما وصلت إمدادات دول الأوبك إلى 85 مليون برميل يوميا، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7\$ للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113.5\$ للبرميل خلال الفصل الثالث لمهوي السعر إلى 52.5\$ للبرميل خلال الفصل الرابع لعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار النفط²⁰. واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61\$ للبرميل بنسبة انخفاض تقدر ب 35.4% مقارنة بعام 2008. وأهم العوامل التي ساعدت على التقلب هي²¹: المضاربة، الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط، ارتفاع الطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك، الارتفاع في مستويات المحزونات النفطية وغيرها من العوامل.

¹⁹ التقرير العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 33، سنة 2006.

²⁰ التقرير العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 34، سنة 2008.

²¹ براهم بلقلة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-

2009"، مجلة الباحث، العدد 12، ص 11.

وفي سنة 2010 إلى غاية النصف الأول من سنة 2014 يعود ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة إلى العرض والطلب البترولي، تفاقم الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية، بسبب الربيع العربي وأدى ذلك إلى انقطاع الإمدادات من الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا والعراق. فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق.

من النصف الثاني من سنة 2014 إلى غاية 2015 يعود سبب انخفاض أسعار النفط في هذه الفترة إلى انخفاض العرض وارتفاع الطلب على البترول، ظهور إنتاج النفط الصخري، انخفاض أسعار الصرف الدولار، تراجع استهلاك النفط من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وهذا بإحلاله ببدائل أخرى، زيادة الكميات المنتجة من النفط من الدول خارج منظمة الأوبك بقيمة 61 مليون برميل يوميا أي 65%، الصراع الحاد بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية من جهة وروسيا وإيران من جهة ثانية.

ثانيا: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر من 2000-2014: سيتم تحليل تطور أداء السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014 التي شهدت مراحل تطبيق عدة مخططات تنموية كل من سياسة الإيرادات العامة، سياسة الإنفاق العام، وكذا سياسة العجز الموازي في الجزائر خلال هذه الفترة.

1- تحليل تطور سياسة الإيرادات العامة 2000-2014:

الجدول (01): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 الوحدة
مليار دج

الإيرادات غ الجبائية	الإيرادات الجبائية	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	الإيرادات العامة	البيان السنوات
55.4	1522.7	349.5	1173.2	1578.1	2000
150.8	1354.7	398.2	956.3	1505.5	2001
177.3	1425.8	482.8	942.9	1603.1	2002
164.5	1809.9	524.8	1284.9	1974.4	2003
163.7	2066.1	580.4	1485.6	2229.7	2004
174.5	2908.3	640.4	2267.8	3082.8	2005
205.0	3434.8	720.8	2714.0	3639.8	2006
209.3	3478.6	766.7	2711.8	3687.9	2007
221.7	4968.8	965.2	4003.5	5190.5	2008
201.7	3474.2	1146.6	2327.6	3676.0	2009
275.0	4117.9	1297.9	2820.0	4392.9	2010
424.8	2978.2	1448.8	1529.4	5790.1	2011
301.1	3503.3	1984.3	1519.0	6339.3	2012
446.3	3687.9	2072	1615.9	5940.9	2013
235.0	3702.1	2124.4	1577.7	3937.1	2014

المصدر: تقارير مختلفة من البنك الجزائري، وزارة المالية.

من خلال الجدول يتبين منذ بداية سنة 2000 حققت الإيرادات العامة فوائض مالية وهذا راجع لى ارتفاع فى السعر البرميل فى السوق البترولية (27.7 \$ للبرميل)، لكن مع بداية سنة 2001 سجلت الإيرادات العامة انخفاض قدر ب72.6 مليار دج وهذا راجع إلى أحداث 11 سبتمبر مما أثرت على السعر البترولي ووصل إلى (23.1 \$ للبرميل)، لترتفع إلى 1603.1 مليار

دج سنة 2002، وهذا بفضل الأسعار الجيدة للبترول في الأسواق العالمية. وبنسبة جباية بترولية إلى الإيرادات العامة تقدر بـ 65.31% كمتوسط بين سنتي 2000-2004. حيث بلغ حجم الموارد الميزانية في سنة 2004 حوالي زيادة تقدر بـ 651.6 مليار دج مع تسجيل نمو الجباية العادية حيث انتقلت من مليار دج 349.5 سنة 2000 إلى 580.4 مليار دج سنة 2004. سمحت أسعار البترول العالمية بإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2004 نلاحظ من خلال الجدول ارتفاعات متزايدة بعد إطلاق هذا البرنامج من سنة 2005 و 2006 و 2007 بزيادة قدرها 853.1، 1458.2، 1410.1 مليار دج مقارنة 2004.

في سنة 2008 بلغت الإيرادات العامة للميزانية 5190.5 مليار دج مقابل 3687.9 مليار دج سنة 2007 أي ارتفعت بنسبة 40.75% بينما بقيت تقريبا شبه راكدة سنة 2007 وقد نتج هذا الارتفاع بنسبة 90.8% عن الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور الموازي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية (حيث ارتفع سعر النفط إلى 4.94 \$ للبرميل سنة 2008) و تأسيس الرسم على الأرباح الاستثنائية. انتقلت إيرادات الجباية البترولية بالفعل من 2711.85 مليار دج سنة 2007 إلى 4003.56 مليار دج سنة 2008 وهو ما يعبر عن ارتفاع بنسبة 47.63% وقد تم دفع الجزء من الإيرادات الفعلية للمحروقات الذي فاق الإيرادات المدونة بالميزانية إلى صندوق ضبط الإيرادات إضافة إلى ذلك، مثلت الإيرادات الفعلية للمحروقات سنة 2008 حوالي 80% من إجمالي الإيرادات العامة و تغطي 97.9% من مجموع نفقات الميزانية، و هو ما يمثل مستويات لم يسبق لها في الماضي. و فيما يخص إيرادات الجباية العادية، فقد ارتفعت في سنة 2008 نسبة 25.9% حيث بلغت مقدار 965.29 مليار دج و تمثل هذه الإيرادات 81.32% من الإيرادات خارج المحروقات مقابل 78.55% سنة 2007 و 77.85% سنة 2006 حيث سجلت الارتفاعات أهمية من طرف الضرائب على الدخل و على السلع و الخدمات التي تغطي 79.6% من الإيرادات الضريبية مقابل 79% في سنة 2007²².

²² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، سبتمبر 2009، الفصل الخامس

المالية العامة، ص 104.

أما في سنة 2010 فقد ارتفعت الإيرادات العامة للميزانية بنسبة 19.50% حيث انتقلت من 3676 مليار دج سنة 2009 إلى 4392.5 مليار دج سنة 2010 بينما انخفضت بقوة سنة 2009 (-29.18%) وقد ساهمت إيرادات المحروقات في الزيادة في الإيرادات العامة لسنة 2010 بحوالي 70% وساهمت الإيرادات خارج المحروقات بحوالي 29.5% حيث ارتفعت إيرادات الجباية البترولية بنسبة 21.15% منتقلة من 2327.6 مليار دج سنة 2009 إلى 2820.01 مليار دج سنة 2010، وهي تشكل نسبة 64.19% من إجمالي الإيرادات العامة (63.32% سنة 2009) و تغطي 64.4% من نفقات الميزانية العامة (56.8% في 2009)، بينما ارتفعت إيرادات الجباية العادية، المتمثلة 82.51% من الإيرادات خارج المحروقات في سنة 2010 مقابل 85.04% في سنة 2009 بنسبة 13.20% لتبلغ 1297.94 مليار دج سنة 2010 سجلت الارتفاعات الأكثر أهمية في هذا المجال تلك المتعلقة بالضرائب على المداخل و على السلع و الخدمات التي تغطي 83% من الإيرادات الضريبية (82% سنة 2009) في حين بقيت الحقوق الجمركية و التسجيلات و الطوابع مستقرة نسبيا. و فيما يخص الإيرادات غير الجبائية، التي لا تمثل سوى 17.48% من الإيرادات خارج المحروقات لسنة 2010 مقابل 14.96% في 2009 فقد عرفت ارتفاعا قويا بنسبة 36.31% منتقلة من 201.75 مليار دج سنة 2009 إلى 275 مليار دج سنة 2010 تحت تأثير الارتفاع القوي للنتائج المحول من طرف بنك الجزائر و الانخفاض الطفيف في النواتج المتنوعة لميزانية الدولة.²³

وفي سنة 2012 بلغت الإيرادات العامة للميزانية 6339.6 مليار دج مقابل 5790 مليار دج سنة 2011 أي ارتفعت بقيمة 549.2، حيث انخفضت إيرادات الجباية البترولية في سنة 2012 بنسبة 0.68% مقابل انخفاضها بنسبة 45.77% في سنة 2011، وتغطي هذه الإيرادات نسبة 58.4% من إجمالي نفقات الميزانية في سنة 2012، كما أنها لا تمثل سوى 84.8% من النفقات الجارية، وهذا ما يشير إلى تدهور واضح لتغطية النفقات الجارية من طرف إيرادات المحروقات، وفي المقابل ارتفعت إيرادات الجباية العادية بنسبة 36.95% في سنة 2012 لتبلغ 1984.3 مليار دج مقابل ارتفاع قدره 11.63% سنة 2012 وترجع هذه الزيادات بشكل كبير إلى زيادة الضرائب على الدخل و

²³ بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2010"، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2011، الفصل

الخامس، المالية العامة، ص 78.

الحقوق الجمركية اللذان ساهما بحوالي 44% (53.7 % في 2011) و 29% (17.7% في 2011) على التوالي في زيادة الإيرادات الضريبية، في حين بقيت مساهمة الضرائب على السلع والخدمات في زيادة الإيرادات الضريبية مستقرة نسبيا مقارنة مع 2011 (24.5% في 2012 مقابل 25.3 % في 2011) وفيما يخص الإيرادات غير الجبائية فقد انخفضت في سنة 2012 إلى 306.16 مليار دج (424.81 مليار دج في 2011) لتمثل سوى 10.9 % من الإيرادات خارج المحروقات تحت تأثير الانخفاضات للأرباح المدفوعة من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية خارج المحروقات²⁴.

بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2013 5940.9 مليار دج مقابل 6339.3 مليار دج سنة 2012 أي بانخفاض قدره 398,4 (-6.3%) مقابل ارتفاع قدره 549,2 مليار دج في سنة 2012 (9.5%)، بلغت الجباية العادية 2072 مليار دج سنة 2013 مقابل 1984.3 مليار دج سنة 2012 كاف لتعويض الانخفاض (-6.3%).

بعد الاستقرار النسبي لمستوى سعر برميل البترول خلال السنوات الثلاث السابقة في حدود - 109 110 دولار للبرميل، شهدت سنة 2014 عودة الصدمة الخارجية، بأكثر حدة من تلك التي عرفتها سنة 2001. تحت أثر انخفاض أسعار البترول نتيجة لذلك، تراجع إيرادات الكلية لتبلغ 33,2 % من التدفق السنوي للثروة المنتجة مقابل (35.8 % / في 2013 (39.1 % في 2012) من جهة أخرى، تراجع نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات للسنة الثانية على التوالي لتبلغ (18.5 % / في 2014 (20.1 %²⁵).

2- تحليل تطور سياسة النفقات العامة خلال الفترة 2000-2014.

²⁴ بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2012"، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2013، الفصل الخامس، المالية العامة، ص 97.

²⁵ بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2014"، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، ديسمبر 2015، المالية العامة، ص 14.

الجدول(02):تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014. الوحدة ملياردج

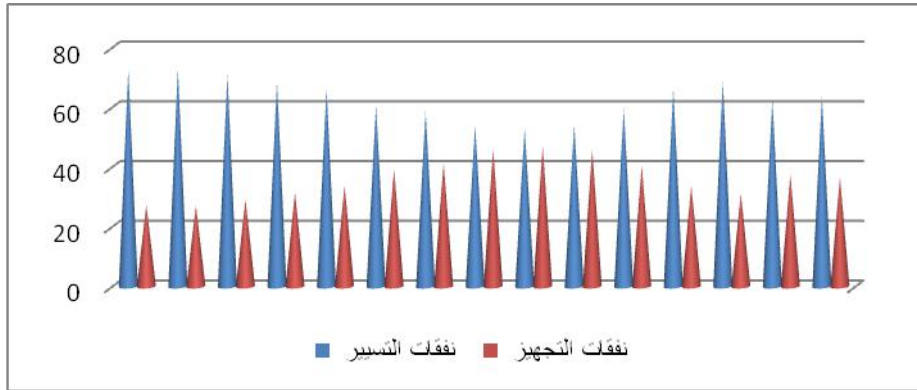
البيان	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	%نفقات التسيير من النفقات العامة	%نفقات التجهيز من النفقات العامة	%النفقات العامة الناتج المحلي الإجمالي
السنوات						
2000	1178.1	856.2	321.9	72.67	27.32	28.57
2001	1321.0	963.6	357.4	72.95	27.06	31.25
2002	1550.6	1097.7	452.9	70.79	29.21	34.29
2003	1639.2	1122.7	516.5	68.49	31.51	31.21
2004	1888.9	1250.9	638.0	66.18	33.78	30.72
2005	2052.0	1245.1	806.9	60.68	39.32	27.14
2006	2453.0	1437.8	1015.1	58.62	41.38	28.85
2007	3108.6	1674.0	1434.6	53.85	46.15	33.24
2008	4191.0	2217.7	1973.3	52.92	47.08	37.95
2009	4246.3	2300.0	1946.3	54.16	45.84	42.6
2010	4466.9	2659.1	1807.8	59.53	40.47	37.25
2011	5731.7	3797.2	1934.5	66.25	33.75	39.48
2012	7169.9	4935.9	2234.0	68.84	31.16	45.26
2013	6635.6	4156.3	2479.3	62.64	37.36	39.86
2014	7153.0	4542.0	2611.0	63.50	36.50	41.57

المصدر:مرجع سبق ذكره.

تمثل هذه الفترة مرحلة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وكذا الشروع في تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي " برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) وخلال هذه الفترة حدثت زيادة متسارعة للإنفاق العام الذي انتقل من 11178.1 مليار دج سنة 2000 إلى 7153.0 مليار دج سنة 2014 وقد ساهم في تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الألفية الثالثة وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، بتحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى السياسة التوسعية في الإنفاق، قصد الخروج من التبعات والأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، والتي نتج عنها تدهور النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي للأفراد وكذا استفحال ظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها.

تحليل هيكل النفقات العامة: سيتم تحليل كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز. كما هو في الشكل الموالي:

الشكل (03): تطو كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز كنسبة من النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الباحثين.

❖ تحليل تطور نفقات التسيير: في سنة 2001 بلغت نفقات التسيير 963.6 مليار دج، أي ما نسبته 72.67% من النفقات العامة بينما كانت تقدر في سنة 2000 تقدر 856.2 مليار دج

ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تسديد فوائد المديونية العمومية وزيادة النفقات ذات الطابع الاجتماعي والمرتببات، وعرفت خلال الفترة 2000-2004 هي الأخرى ارتفاعا في حجم نفقات التسيير نتيجة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في تلك الفترة، حيث وصل زيادة النفقات التسييرية في سنة 2004 قدرت 1250.9 مليار دج أي ما نسبته 66.18 % من النفقات الكلية، كما عرفت نفقات التسيير ارتفاعا خلال الفترة 2005-2009 أما في سنة 2005 فبلغت نفقات التسيير 1245.1 مليار دج وهي بذلك عرفت انخفاضا عن سنة 2004 بمبلغ قدره 5.9 مليار دج. من أسباب ارتفاع نفقات التسيير ارتفاع النفقات الاجتماعية، انخفاض التحويلات الجارية بنسبة 16% انتقلت من 396.1 مليار دج سنة 2004 إلى 332.7 مليار دج سنة 2005) و كذا انخفاض الفوائد على الدين العام بنسبة (14.08% إذا انتقلت من 85.2 مليار دج سنة 2004 إلى 73.2 مليار دج سنة 2005) أما فيما يخص الرواتب والأجور فقد ارتفعت بنسبة 10.08% (حيث انتقلت من 442.3 مليار دج سنة 2004 إلى 490. مليار دج سنة 2005).²⁶

و في سنة 2008، ارتفعت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي الناتج الداخلي لتبلغ 37.95% في سنة 2008 مقابل 32.24% في سنة 2007 وذلك بفضل الارتفاع الهام في نفقات التسيير والذي نجم أساسا عن الارتفاع في التحويلات الجارية التي ساهمت فيها بنسبة 75.7% من بينها نفقات مصالح الإدارة (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي ساهمت بنسبة 14.9% كما ساهمت نفقات المستخدمين في ذلك (رواتب وأجور، المنح) بنسبة 30%. ولا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو وارتفاع نتيجة ارتفاع أصنافها والمتمثلة في التحويلات الجارية فقد ارتفعت من 1108.5 مليار دج سنة 2009، 1140.2 مليار دج سنة 2010، 1773.9 مليار دج سنة 2011، حيث انتقلت نفقات التسيير من 1934.5 مليار دج سنة 2011 إلى 2234 مليار دج سنة 2012 وترجع الزيادة تقريبا بصفة كلية إلى ارتفاع التحويلات الجارية التي بلغت 2431.7 مليار

²⁶ بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2005"، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، "أفريل 2006، المالية العامة،

دج سنة 2012، وفي سنتين 2013، 2014 بلغت النفقات التسييرية كنسبة من النفقات الكلية 62.64، 63.50%.

❖ تحليل تطور نفقات التجهيز: عرفت نفقات التجهيز نموا في سنة 2000 إلى 321.9 مليار دج أي ما نسبته 27.32% من النفقات الكلية لهذه السنة وما يعادل 28.57% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على اهتمام الدولة بالاستثمارات العمومية خلال هذه السنة. وقد شهدت نفقات التجهيزات ارتفاعا خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 حيث كانت لا تتجاوز 8% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2000 فأصبحت تتجاوز هذه النسبة مع فترة بداية دعم الإنعاش الاقتصادي، فبلغت في سنة 2004 نسبة 30.72% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت في سنة 2005 مستوى 806.9 مليار دج 39.32% ما نسبته من النفقات الكلية وتشكل هذه التطورات بداية تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، نتيجة للأوضاع الخارجية التي تؤثر على الوضع الاقتصادي الداخلي حيث انخفضت الإيرادات العامة بسبب انخفاض الجباية البترولية مما أدى إلى تراجع نفقات التجهيزية من سنة 2008-2010 حيث قدرت بـ 165.5 مليار دج أي بنسبة (6.61%) لتشهد بعدها تحسنا إلى من بداية 2011 لتنتقل من 1934.5 مليار دج إلى 2611 مليار دج سنة 2014 وترجع هذه الزيادة تماشيا مع الظروف الاقتصادية الداخلية وما تتضمنه من برامج للتنمية نفقات قطاع السكن، نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية نفقات الاستثمار، نفقات البنية التحتية في قطاع الفلاحة والري... الخ

3- تحليل تطور رصيد العجز الموازي: 2014-2000.

الجدول (03): تطور رصيد الموازي في الجزائر خلال الفترة 2014-2000 الوحدة
مليار دج

البيان السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الموازي الإجمالي
2000	1578.1	1178.1	400
2001	1505.5	1321.0	184.5

52.5	1550.6	1603.1	2002
335.2	1639.2	1974.4	2003
340.8	1888.9	2229.7	2004
1030.8	2052.0	3082.8	2005
1186.8	2453.0	3639.8	2006
579.3	3108.6	3687.9	2007
999.5	4191.0	5190.5	2008
570.3-	4246.3	3676.0	2009
73.9-	4466.9	4392.9	2010
58.4	5731.7	5790.1	2011
830.6-	7169.9	6339.3	2012
694.7-	6635.6	5940.9	2013
3215.9-	7153.0	3937.1	2014

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السابقة.

تمثل سنة 2000 تحسنا كبيرا ومهما في أوضاع المالية العامة الجزائرية، حيث تم تسجيل فائض في الرصيد الإجمالي للخرينة بمقدار 400 مليار دج، والذي يمثل نسبة 9.7% من إجمالي الناتج الداخلي ويرجع ذلك أساسا في ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة إلى 1578.1 مليار دج إضافة إلى الارتفاع الطفيف لنفقات التسيير بنسبة 72.67% خلال هذه السنة، وفي سنة 2003 ارتفع الفائض في الخزينة العمومية إلى 335.2 مليار دج مؤكدا على تعزيز القدرات التمويلية، وقد مثل هذا الفائض نسبة 6.38% من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث مع عودة الاستقرار المالي الكلي في سنة 2000 وتعزيزه في سنتي 2001 و 2003، تأكد تحسن أوضاع المالية العامة في سنة 2003 وقد ارتفع هذا الفائض في الرصيد الإجمالي للخرينة مجددا في سنة 2005 حيث بلغ 1030.8 مليار دج وهو يؤكد كذلك بعد الأداء الجيد لسنة 2004 (340.8 مليار دج) تعزيز القدرة التمويلية للخرينة، وقد مثل هذا الفائض نسبة 13.63% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2005 مقابل 5.54% في سنة 2004 ونتيجة لذلك، بلغ تدفق الادخار الميزاني الذي يتم ضمه إلى صندوق ضبط الإيرادات

مستوى 1872.7 مليار دج في نهاية ومع هذا المستوى من الادخار والذي يعتبر قريبا من حجم النفقات العامة الإجمالية لسنة 2005 حقق صندوق ضبط الإيرادات، من بين الأمور الأخرى، الهدف الذي أنشأ من أجله وهو السماح للسلطات العامة بتخفيف الصدمات الخارجية الممكنة و إتباع إذا لزم الأمر سياسة مالية لمواجهة التقلبات الدورية²⁷. وبعد انخفاضه إلى 579.3 مليار دج في سنة 2007، عاود فائض الرصيد الإجمالي لعمليات الخزينة الصعود إلى 999.5 مليار دج في سنة 2008، وقد مثل نسبة 9.05% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل في 6.19% سنة 2007 و 13.95% في سنة 2006.

ولكن، بعد الفوائض المتتالية منذ سنة 2000، سجل الرصيد الإجمالي للخزينة في سنة 2009 عجزا يصل إلى (-570.3) وقد نتج هذا العجز أساسا عن الانخفاض الحاد في إيرادات الجباية البترولية في إطار شبه المحافظة على مستوى النفقات العامة، وقد قدر تدفق الادخار العام بـ 1376.01 مليار دج في سنة 2009 وهو لا يمثل سوى 37.34% من الإيرادات الإجمالية و 29.8% من الادخار الداخلي الكلي في سنة 2009 مقابل 57.27% و 47.2% على التوالي في سنة 2008 هذا المستوى من الادخار العام لم يسمح بتمويل إجمالي نفقات الاستثمار للدولة، ونتيجة لذلك، فإن الاستثمار العام قد تجاوز الادخار العام بحوالي 704.5 مليار دج وهذا ما أدى إلى ظهور احتياج للتمويل في سنة 2009²⁸.

وأخيرا في سنة 2014 سجل الميزانية عجزا للسنة الثالثة على التوالي حيث فاق سنة 2010، ويفسر هذا التراجع القوي للعجز بالانخفاض الشديد في إيرادات الجباية البترولية مقارنة بالارتفاع في النفقات العمومية وهي كالتالي -830.6 سنة 2014، -694.7 سنة 2013، -3215.9 سنة 2012. مليار دج.

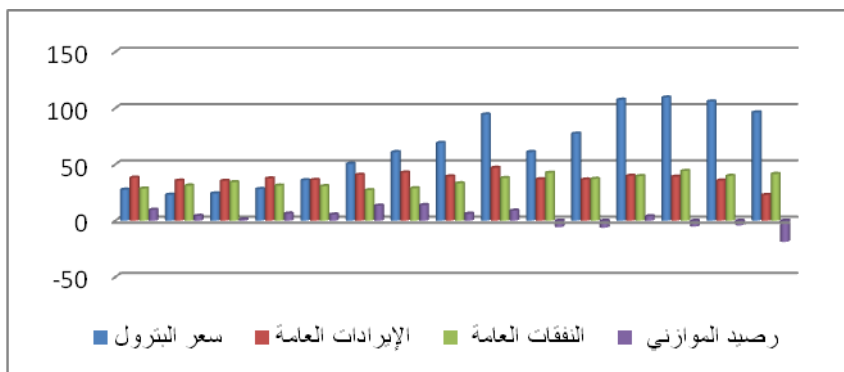
ثالثا: تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار البترول وأدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014:

²⁷ بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2005، مرجع سبق ذكره، ص 81.

²⁸ بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2010، ص 93.

إن الخاصية الأساسية في السياسة المالية في الجزائر هو ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، لأن الجباية البترولية التي تمثل المورد الرئيسي لميزانية الدولة ترتبط ارتباطا قويا بسعر البترول فأى ارتفاع في سعر البرميل يؤدي أوتوماتيكيا إلى ارتفاع في إيرادات الميزانية أما انخفاض السعر فيخفض أليا من نمو هذه الإيرادات، إن هذا الأثر المباشر لتقلبات أسعار البترول على الميزانية يجعل مستوى إيرادات تصدير المحروقات هي التي تحدد قدرات البلد في تحقيق الاستدامة المالية. وهذا ما سيتم توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل (04): تطور كل من النفقات العامة والإيرادات العامة ورصيد الموازي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وأسعار البترول خلال الفترة 2000-2014).



المصدر: من إعداد الباحثين.

يظهر جليا من خلال الشكل أن النفقات العامة عرفت تزايدا مستمرا خصوصا في فترات الرواج أو البحبوحة البترولية إن صح القول، هذا ما سمح للجزائر بالقيام ببرامج تنمية، حيث تم تخصيص لها مبالغ مالية معتبرة وكل هذا بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومحاولة تكوين سوق ناشئة تستطيع مواكبة المنافسة العالمية على المدى الطويل والتخفيف من الاستيراد الذي أثقل كاهل الاقتصاد الجزائري، أما عن الإيرادات الكلية لاقتصاد الجزائري فهي الأخرى تبين مدى اعتمادها على الجباية البترولية في تحديد وتقرير السياسات الداعية للرفع بعجلة التنمية، كما هو موضحا من الشكل الذي يبين لارتباطها وتبعيتها للتقلبات السعر

ية للبترول. أما بالنسبة لتوازن الميزانية العامة فقد اتضح أن أسباب قد تراكمت في البنية الهيكلية للميزانية العامة للدولة نتيجة لصعوبة التحكم في حجم النفقات العامة، الاعتماد على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز ضعف حصيلة الجباية العادية، ولذلك فقد عملت السلطات العمومية على وضع آلية "صندوق ضبط الإيرادات" لتحكم في عجز الميزانية العامة.

خاتمة:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا نفطيا بامتياز يفتقر للتنوع وعدم وجود قطاعات أخرى مصدرة ومصدر للدخل غير البترول، هذا ما يجعل منه عرضة للتقلبات السلبية في السعر البترول حيث أن أي أو تقلبات أو صدمات تمس أسعار النفط تؤثر على كل متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي سواء كانت داخلية أو خارجية أو سواء كانت لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة. ومن أهمها السياسية المالية المتبعة فقد أثبتت من خلال التحليل بأنها تميزت بدوريتها وارتباطها الشبه الكلي للإيرادات البترولية فبمجرد أن تراجع أسعار البترول تنخفض معها العائدات فتتخفض النفقات مما يؤدي إل حدوث عجز في الميزانية والعكس في حالة انخفاضه، كما أنها تتراوح من سياسة مالية توسعية إلى سياسة مالية انكماشية. إن هذا الأثر المباشر لتقلبات السعري للبترول على أدوات السياسة المالية يجعل مستوى إيرادات تصدير البترول هي التي تحدد قدرات البلد فيما يتعلق بالاستيراد، وسياسة الإنفاق، وفي هذا الإطار يجب على السلطات الفاعلة من تصميم رؤية مستقبلية تتضمن إعادة هيكلة اقتصادها وفق الصورة التي تمكنها من تفعيل الطاقة الإستيعابية والتخلص من التبعية للقطاع الواحد ودون بقاء اقتصادها ومخططاتها التنموية رهينة تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يمكن تقديم جملة من التوصيات التالية:

- ضرورة تحقيق الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، كما ينبغي على الدولة العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة من أجل تقليل تأثير العوامل

- الخارجية المتمثلة خاصة في تذبذبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الكلي، إضافة إلى تشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة المتوسطة بتبسيط إجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
- العمل قدر المستطاع على تقليص الاعتماد المفرط للموازنة العمومية الجزائرية على الإيرادات البترولية ، ومحاولة التفكير أكثر في الإيرادات الضريبية كمصدر أهم، من خلال توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، وتحفيز الاستثمار.
 - السهر على الاستغلال الأمثل لمداخل الثروة النفطية وتحسين دور صندوق ضبط الموارد في الجزائر، الذي لا يزال إلى يومنا هذا لم يستطع إن يحقق غايته الأساسية، ليصبح أداة من أدوات السياسة المالية المستخدمة أساسا لتغطية العجز الموازي والتخفيف من معدلات التضخم.
 - تحسين نوعية وفعالية النفقات العامة باعتبارها تلعب دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري ، والحد من دورية السياسة المالية و هذا بجعلها بمنأى عن تقلبات أسعار النفط ، و اتخاذ إجراءات للمتابعة والمراقبة الصارمة لصرف النفقات الحكومية بما يسمح بزيادة الشفافية و تجنب هدر المال العام .

المراجع:

- 1- إيداد عبد الفتاح النصور، "أساسيات الاقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 152.
- 2- T.R. Jain, A.S. Sandhu, " **Macroeconomics** ", V.K.. Publications , New Delhi , India ; 2009, p394.
- 3- P.A. Samuelson , W.D. Nordhaus , " **Economics** ", . McGraw-Hill International, 13th ed, New York , 1989, p.385.
- 4- Claude Jessua, Christian Labrousse, Daniel Vitry : " **Dictionnaire des sciences économiques** ", P.U.F, Paris, 2001, p .77 -78.
- 5- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 173.
- 6- محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 139.
- 7- عبد الله خباب، "أساسيات في الاقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009، ص 87-90.
- 8- عبد المجيد قدي، "السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 201.
- 9- **Crude Oil Price Volatility, a Deeper Look into Interesting Trends in Energy Security Data.** Institute for 21st Century Energy, Metric of Themonth: May 2012, P10.
- 10- عبد الفتاح دندني "الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 2012، ص 140، ص 26.
- 11- جيهان احمد السيد، إيناس فهد حسين، "أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 71 سنة 2015، ص 44.
- 12- بو الشعور شريفة، "أثار تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1980 إلى 2011"، رسالة ماجستير في كلية إدارة المال والأعمال قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2012، ص 22.
- 13- هاشم علوان حسين، وجاسم محمد عبدا لله، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد 1999، ص 320.
- 14- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص 136.
- 15- Daniel, James A, "**Hedging government oil price risk**", international monetary fund, 2001, P 03.
- 16- منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، تقرير الأمين العام، 2001.

- 17- منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، تقرير الأمين العام، 2002.
- 18- ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 17.
- 19- التقرير العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 33، سنة 2006.
- 20- التقرير العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 34، سنة 2008.
- 21- براهيم بلقطة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009"، مجلة الباحث، العدد 2013، 12، ص 11.
- 22- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، سبتمبر 2009، الفصل الخامس، المالية العامة، ص 104.
- 23- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2010"، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2011، الفصل الخامس، المالية العامة، ص 78.
- 24- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2012"، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2013، الفصل الخامس، المالية العامة، ص 97.
- 25- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2014"، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، ديسمبر 2015، المالية العامة، ص 14.
- 26- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2005"، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، أفريل 2006، المالية العامة، ص 80.
- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2009"، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2010، ص 93.